سياسة مرتجلة لإيقاف استنزاف الموارد المائية رخص تمنح لشركات مياه التعليب وترفض للفلاحين

منيارة المجبري

سياسة مرتجلة لإيقاف استنزاف الموارد المـــائية رخص تمنح لشركات مياه التعليب وترفض للفلاحين

منيارة المجبري .....

مثُل يوم الخميس 16 مارس 2023، 17 شخصا من أهالي البحيرين من عمادة برقو بالمحكمة الابتدائية بسليانة منهم 4 شبان في حالة إيقاف أخلي سبيلهم فيما بعد والبقية في حالة سراح. وتم تأجيل النظر في القضية إلى يوم 22 جوان 2023. وشهدت الجلسة حضور 5 محامين /ات متطوعين /ات للدفاع عن الموقوفين من بينهم محامية عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وتعود اطوار هذه القضية إلى شهر فيفري الفارط بعد حصول مستثمر على رخصة بحث وتنقيب عن المياه الجوفية في جهة البحيرين من ولاية سليانة والانطلاق في الاشغال لإحداث وحدة لتعليب المياه المعدنية. إلا ان الأهالي احتجوا ضد هذا المشروع بطريقة سلمية بما انه سيخلف عدة أضرار على الفلاحة التي تعتبر مصدر رزقهم وأمنهم الغذائي سيما في ظل ما تعيشه

البلاد التونسية من جفاف إضافة الى أن هذه الوحدة ستفاقم من استنزاف المائدة المائية خاصة وانه يوجد بالمنطقة معمل المياه المعدنية "مالينا" منذ سنة 2005 والذي تسبب في نضوب عديد الابار والعيون الطبيعية.

وتطرح هذه القضية عدة تساؤلات حول قطاع تعليب المياه في تونس وكيفية منح الرخص خاصة وأن المناطق التي تنتصب فيها مصانع انتاج وتعليب المياه يعاني متساكنوها من ويلات العطش كولاية القيروان التي بها 6 شركات مياه تعليب في نفس الوقت الذي تحتل فيه المراتب الأولى من حيث التحركات الاحتجاجية المطالبة بالحق في الماء الصالح للشراب وتحسين جودة المياه كذلك عديد الأسئلة باتت تطرح نفسها بإلحاح حول أولويات وزارة الفلاحة في هذا المجال الحيوي واليات التنسيق بين هياكلها من أجل حماية الموارد المائية.

1. سياسة الكيل بمكيالين، هرسلة وتجريم نشطاء برقو

منطقة البحيرين هي منطقة فلاحية بالأساس بها ما يقارب 400 عائلة وهي منطقة سقوية عمومية يوجد بها 7 جمعيات مائية للري وجمعية للتنمية الفلاحية الغابية وبها 7 أبار عميقة بمعدل

130 م لكل بئر. ونظرا للجفاف فقد تم حفر 30م إضافية ليصبح عمق البئر الواحد 160 م. وتواجه هذه المنطقة عدة تحديات على رأسها الجفاف الذي تسبب في تراجع الايرادات الفلاحية كما يعاني أهاليها من غياب الماء الصالح للشراب وانقطاعه المستمر، هذا إن وجد.

وبسبب هذه التحديات فقد توجهت مجامع التنمية الفلاحية للري إلى استراتيجية غرس الأشجار المثمرة كالتفاح وحب الملوك والكروم والتين في حين تم منع غرس جميع الخضروات التي تحتاج كميات كبيرة من المياه.

"مْنعنا غَرس جميع الخضروات اللي الناس تعاون بيها في رواحها وتخلص بيها في ديونها باش نُوصلُوا نمنعُوا الشجرة " تصريح لرئيس مجمع التنمية الصدقية1 و2 و3.

كما توجد في منطقة البحيرين 9 عيون نضبت جلها وفق ما يؤكده محضر معاينة لعدل اشهاد عينه الاهالي بتاريخ 3 مارس 2023 ، لذلك توجه اهالي المنطقة الى تقديم مطالب لحفر ابار الى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة من اجل انقاذ منتوجاتهم وحيواناتهم ونشاطهم الفلاحي عوض شبح البطالة، لكن كل مطالبهم قوبلت بالرفض بتعلة ضعف مخزون المائدة

المائية ليتفاجؤوا فيما بعد بتحصل مستثمر بتاريخ 03 فيفري 2023 على ترخيص من طرف وزارة الفلاحة لحفر بئر عميقة بهدف تركيز وحدة انتاج وتعليب للمياه المعدنية وهو ما يطرح تساؤلات حول كيفية حصوله على هذا الترخيص بكل هذه السهولة رغم ان مطلبه رُفض على مستوى جهوي حسب ما أكده لنا أحد المتساكنين.

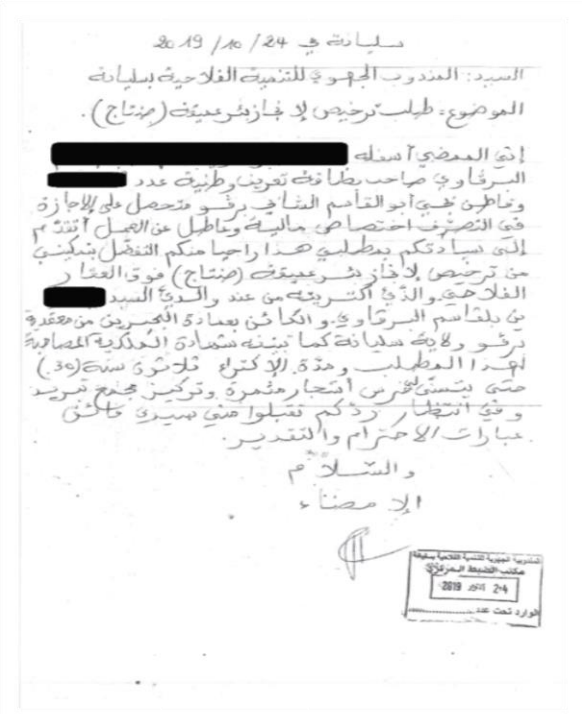

السيد: المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية بسليانة

الموضوع: طلب ترخيص لإنجاز بئر عميقة (منتاج).

[redacted] البرقاوي صاحب بطاقة تعريف وطنية عدد [redacted] وناطور بضيعة أبو القاسم الشابي برقو متحصل على الإجازة في التصرف اختصاص مالية ومحاسبة وعاطل عن العمل أتقدم إلى سيادتكم بمطلبي هذا راجيا منكم التفضل بتمكيني من ترخيص لإنجاز بئر عميقة (منتاج) فوق العقار الفلاحي والذي اكتريته من عند والدي السيد [redacted] بن بلقاسم البرقاوي والكائن بعمادة البحيرين من معتمدية برقو ولاية سليانة كما تبينه شهادة الملكية المصاحبة لهذا المطلب ومدة الاكتراء ثلاثون سنة (30) حتى يتسنى لي استثمارها وتركيز مجمع تبريد.

وفي انتظار ردكم تقبلوا مني فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

الإمضاء

مطلب للحصول على ترخيص لحفر بئر عميقة بعمادة البحيرين سنة 2019

وتسبب هذا التمييز والكيل بمكيالين في تأجج الاوضاع في الجهة وخلق موجة غضب عارمة تطالب بإيقاف هذا المشروع من اجل المحافظة على الموارد المائية لحاجيات الشرب والاستغلال الفلاحي لا غير ومن أجل ضمان الامن المائي والغذائي للجهة. كما انجر عنها حملة من الايقافات بتهم مختلفة.

وعلى إثر هذه الموجة من الرفض والتحركات الاحتجاجية تم إيقاف العديد من أهالي المنطقة، ووجهت لهم تهم: التهمة الأولى بخصوص "**الاعتداء المدبر ضد حركة الجولان** "وجهت لـ11 شخص مثلوا أمام المحكمة بتاريخ 18 ماي 2023.

أما التهمة الثانية فهي "**الانضمام إلى جمع من شأنه ازعاج راحة العامة وكان القصد منه ارتكاب جريمة وتعطيل حرية عمل باستعمال التهديد**" موجهة الى 17 شخص وقد عقدت جلسة بتاريخ 16 مارس 2023 وأصدرت المحكمة الابتدائية بسليانة الحكم بإطلاق سراح 4 موقفين وتعيين جلسة بتاريخ 22 جوان 2023 لإصدار الحكم النهائي.

الجمهورية التونسية
وزارة العـــدل

المحكمة الابتدائية بسليانة

عـدد القضية : 111519/2023
العدد الرئيسي : 3877/2023

استدعاء متهم

الاسم و اللقب

و القاطن (ة) بـ صفة البحرين برقو

صـاحب(ة) : بطاقة تعريف رقم :

المتهم(ة) بـــ الاعتداء المدبر ضد الجولان

طبق الفصل

مطلوب(ة) بالحضور لدى المحكمة الابتدائية بسليانة : الدائرة الجناحية

يوم 2023-05-18 على الساعة 9 صباحا بجناحي

و ان عدم الحضور لا يوقف المحاكمة

حرر في 2023-03-09

كاتب المحكمة

تنبيه : فيما يخص المتهمين الذين هم بحالة ايقاف - مدير السجن مكلف باعلامهم باستدعائهم للجلسة

إستدعاء بخصوص التهمة الأولى "الاعتداء المدبر ضد الجولان"

الجمهورية التونسية
وزارة العـــدل

المحكمة الابتدائية بسليانة

عـدد القضية : 111515/2023
العدد الرئيسي : 3913/2023

استدعاء متهم

الاسم و اللقب

و القاطن (ة) بـ البحرين برقو

صـاحب(ة) : بطاقة تعريف رقم :

المتهم(ة) بـــالانضمام لجمع من شأنه إزعاج الراحة العامة وكان القصد منه ارتكاب جريمة وتعطيل حرية العمل باستعمال التهديد

طبق الفصل

مطلوب(ة) بالحضور لدى المحكمة الابتدائية بسليانة : الدائرة الجناحية

يوم 2023-03-09 على الساعة 9 صباحا بجناحي

و ان عدم الحضور لا يوقف المحاكمة

حرر في 2023-03-08

كاتب المحكمة

تنبيه : فيما يخص المتهمين الذين هم بحالة ايقاف - مدير السجن مكلف باعلامهم باستدعائهم للجلسة

استدعاء بخصوص التهمة الثانية "الانضمام إلى جمع من شأنه ازعاج راحة العامة وكان القصد منه ارتكاب جريمة وتعطيل حرية عمل باستعمال التهديد"

واستغرب أحد المتهمين من هذه التهم واعتبرها محض افتراء لأن كل ما قام به الاهالي هو مجرد اعتراض واحتجاج بعد علمهم بتحصل مستثمر على رخصة حفر بمحاذاة العين الوحيدة التي لا يزال سيلانها متواصلا. كما ان المتساكنين يستغلون هذه العين في الاستعمالات اليومية والشرب منذ قديم الزمان. كما

أطلعنا نفس الشخص على اندثار ما يقارب 60 هك من الاراضي الفلاحية بسبب نضوب الابار والعيون على غرار البئر المحاذي لمعمل مالينا، هذا بالإضافة إلى انعدام الحياة على مساحات شاسعة بعد أن كانت هذه الربوع تزخر بجنان الخوخ.

وفي زيارتنا لمنطقة البحيرين عاينا عن كثب حجم الضرر الحاصل وكيف أن المعمل المزمع انشاؤه محاذي للواد وتوجد وراءه عين الماء الوحيدة التي لم تنضب بعد.

2. الاحتجاج فالاشتباك القانوني:

تتواصل الى اليوم تحركات الأهالي على كل الجبهات ليكون اخرها الاشتباك القانوني وذلك من خلال رفع قضية أمام المحكمة الإدارية بسليانة من أجل الطعن في رخصة التنقيب التي تحصل عليها المستثمر ووقف أشغال حفر البئر. كما يتواصل ميدانيا تنظيم تحركات احتجاجية سلمية للمطالبة بإنصافهم وإطلاق سراح الموقوفين.

وتحولت القضية من قضية دفاع عن الموارد المائية إلى المطالبة بإخلاء سبيل جميع الموقوفين وهو ما أدت اليه سياسة الهرسلة والتخويف التي اتبعتها السلطة لردع كل من تسول له نفسه الدفاع عن حقوقه المهضومة. وتجدر الاشارة الى أن هذا

الترهيب ينجر عنه في بعض الاحيان تراجع زخم التحركات الاحتجاجية والقبول بالأمر الواقع وبالقرارات المسقطة من طرف الدولة.

وفي مواكبتنا لجلسة 16 مارس، صرح لنا أحد المحتجين من امام المحكمة الابتدائية بسليانة أن **"هذه الإشكالية بسبب مستثمر انتصب بمنطقتنا من أجل إحداث مصنع لتعليب مياه إلا انه اليوم يزج بأبنائنا في السجن لا لشيء الا لأننا تجر أنا وطالبنا بحقنا في الماء"**

كما طالب في اخر حديثه بقضاء عادل وشفاف وبضمان حق الاهالي في الماء والمحافظة عليه خاصة خلال هذه السنوات العجاف ودعا السلطة الى التحرك من أجل إنصاف الشباب الموقوف.

صورة للوقفة الاحتجاجية لأهالي برقو أمام المحكمة الابتدائية بسليانة بتاريخ 16 مارس 2023

التجأ الأهالي إلى الاشتباك القانوني من خلال رفع قضية أمام المحكمة الإدارية من أجل وقف أشغال حفر البئر الخاص بالمستثمر، كما تم تعيين عدل منفذ من قبل بعض المتضررين من الأهالي للقيام بمعاينة الاضرار الناجمة عن تركيز شركات مياه بالجهة، وقد تم تحرير محضرين في الغرض الأول بخصوص جفاف العيون وتضرر الفلاحة أكدت من خلاله الأستاذة عدل منفذ انها عاينت مجموعة هامة من أشجار التين والرمان والعنب التي يبست بالإضافة إلى معاينتها إلى 4 عيون (عين شطية وقلتة عصبانة وعين دجاج وعين راس الواد) جافة تماما من الماء كما ان السواقي المحيطة بمنابع المياه جافة هي الأخرى.

أما المحضر الثاني فكان بخصوص تضرر المسلك المؤدي إلى الأراضي الفلاحية المحاذي لموقع المشروع الذي تمت تعلية أحد جوانبه من قبل المستثمر مما تسبب في تساقط الحجارة المتواجدة على ضفاف المسلك وهو ما من شانه أن يشكل خطرا على مرتادي الطريق إضافة إلى وجود ترسبات كلسية تنزل من أعلى (موقع المشروع) في اتجاه الواد المحاذي لعين النقاقرة إضافة الى تلوث الماء المحيط بالعين بعد ركودها وانحصارها بسبب غلق مسرب المياه المؤدي اليها. ولا تزال الى اليوم القضية تحت أنظار القضاء للبت فيها.

صورة من محضر معاينة1
لجفاف العيون والسواقي

صورة من محضر المعاينة 2
لتساقط الحجارة في المسلك
المؤدي للأراضي الفلاحية
والواد

واما هذه المظلمة سعى المنتدى الى الوقوف بجانب الأهالي وشد ازرهم فقمنا في مرحلة أولى بنشر بيان مساندة لأهالي البحيرين[40]ومن ثم بتكليف محامية بمتابعة اطوار القضية ومرافقة الأهالي في وقفاتهم الاحتجاجية بمعية عدد من منظمات

[40] https://l8.nu/ryEf/

المجتمع المدني. وكان ذلك وعيا منا بأن حجم الضرر كبير ومن منطلق ايماننا الراسخ بأنه من الواجب نصرة المظلوم حيث عاينا خوف الأهالي على مصير أبنائهم الموقوفين ورأينا اباءا وامهات واخوة يبكون ذويهم.

3. في ظل أزمة شح مائي خانقة: الدولة تشجع على الاستثمار في المياه المعدنية

تعيد قضية البحيرين الى السطح الجدل القائم حول السياسة المائية في تونس ومدى نجاعتها خاصة امام شبح الجفاف الذي يهدد البلاد التونسية في امنها المائي والغذائي منذ سنوات والذي أصبح حقيقة نعيشها اليوم مع تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية. وتظل سياسة وخيارات وزارة الفلاحة ارتجالية وغير حكيمة فمن جهة ترفض الوزارة مطالب إحداث أبار للري بدعوى ترشيد استهلاك المياه ومن جهة اخرى نجدها تمنح رخصا لحفر أبار لاستخراج وتعليب المياه لأغراض صناعية وتجارية.

ويظهر التناقض جليا بخصوص خيارات واستراتيجية الدولة للخروج من ازمة المياه التي تعيش على وقعها البلاد منذ سنوات بسبب سوء التصرف وغياب الحوكمة الرشيدة وضعف الإطار القانوني الذي يحمي هذه الموارد. فمن جهة تدعو الدولة

إلى ترشيد الاستهلاك والحد من الاستغلال المفرط للموارد بينما تساهم في نفس الوقت في استنزاف الموارد المائية من خلال التراخيص اللا مشروطة للمستثمرين في قطاع المياه. وقد أسهمت هذه الازدواجية في عدم ضمان الحق في الماء لجميع المواطنين كما هو منصوص عليه في الدستور التونسي ليتحمل المواطن وحده تبعات عشوائية السياسات المائية.

وفي الوقت الذي تعجز فيه الدولة عن الايفاء بواجبها عبر ضمان حق المواطنين في التزود بالماء الصالح للشراب بالكمية الكافية وبالجودة المقبولة، يشهد قطاع المياه المعدنية ازدهارا، حيث تطورت مبيعات المياه المعلبة بحساب المليون لتر من 879 مليون لتر سنة 2010 إلى 3275 مليون لتر سنة 2022 كما بلغ حجم المبيعات 676 مليون قارورة[41] لتحتل بذلك تونس المرتبة الرابعة عالميا من حيث استهلاك المياه المعدنية. كما تحتل تونس المركز العاشر عربيا و75 عالميا في ترتيب الدول بحسب جودة المياه من أصل 178 دولة وهذا حسب موقع وورلد بيبليوشن ريفيو. كما تقدر نسبة المواطنين المعرضين لمياه ملوثة في تونس ب 20%.

[41] https://shorturl.at/qGMQR

20.2% من التونسيين مهددون بتعرضهم للمياه الملوثة

4. حمى تعليب المياه في تونس، العقلية الربحية تهدد الحق في الماء

تم في 8 مارس 2004 إصدار قرار وزير السياحة والصناعات التقليدية الذي يتعلق بالمصادقة على كراس يضبط الشروط العامة لتنظيم الاستغلال والإنتاج بقطاع المياه المعلبة[42] . وقد عَرَّفَ كراس الشروط في فصله الأول مياه التعليب كما يلي: "**يقصد بمياه التعليب كل المياه النابعة أو غير النابعة والتي يمكن تعليبها في حاويات مائية طبقا للمواصفات التونسية 09.33 و09.83 والشروط الجاري بها العمل ولا يمكن وبأية حال من الاحوال أن تصدر هذه المياه عن شبكة لتوزيع مياه الشرب** ".

[42] https://www.diwan.tn/document/view/e5648e6b-e638-466e-b862-88d8e3146efd

ويشمل قطاع المياه المعلبة المياه المعدنية الطبيعية والمياه المعبأة المعدة للاستهلاك البشري ويخضع هذا القطاع لإشراف الديوان الوطني للمياه المعدنية والاستشفاء بالمياه الذي تم إحداثه وفق القانون عدد 58 لسنة 1975 المؤرخ في 14 جوان 1975 وتنقيحه حسب القانون عدد 102 لسنة 1989 المؤرخ في 11 ديسمبر 1989، وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ويخضع لإشراف وزارة الصحة.

وقد أحدثت أول وحدة انتاج للمياه المعدنية المعلبة سنة 1963 بولاية نابل ليصل اليوم عدد الوحدات إلى 30 وحدة متمركزة على 13 ولاية. وتحتل ولاية القيروان المرتبة الأولى من حيث عدد الشركات التي بلغ عددها 6 شركات، تليها ولاية زغوان ب 5 شركات وولاية سليانة بـ4 شركات و3 بولاية سيدي بوزيد و2 بكل من ولاية باجة ومدنين والكاف أين توجد شركة تستغل موقعين (عين مزاب وعين كساب). كما توجد شركة بكل من سوسة وبنزرت وقفصة والقصرين ونابل وتطاوين .

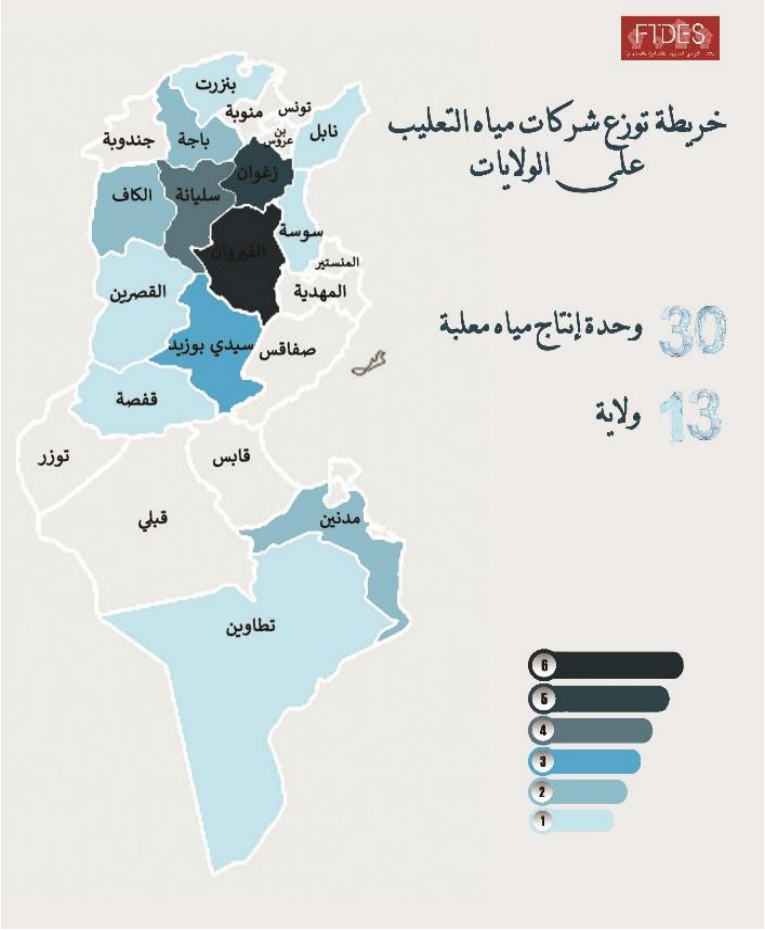

خريطة توزع شركات مياه التعليب على الولايات.

المصدر: المؤلف

شهد قطاع المياه المعلبة منذ بداية الالفية الثانية نموا كبيرا ليبلغ بين سنتي2001-2010، 8 شركات مياه تعليب و13

شركة بين سنتي 2011 -2020. وتجدر الإشارة الى ان مصادر هذه المياه تدخل ضمن مشمولات الملك العمومي للمياه الذي يعتبر غير قابل للتفويت ولا لسقوط الحق بمرور الزمن كما يحجر الاعتداء عليه.

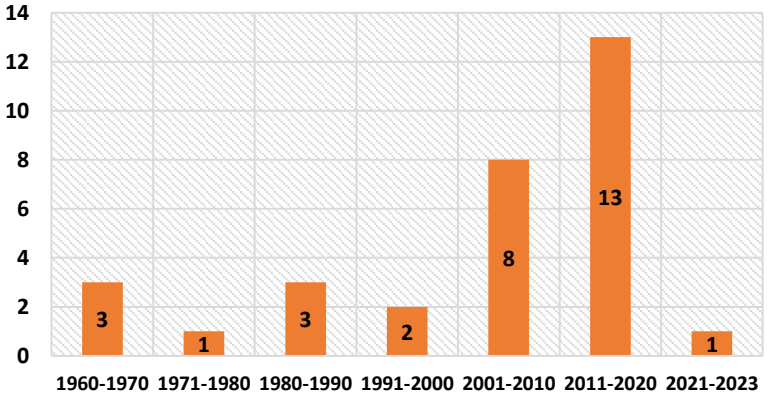

تطور عدد شركات مياه التعليب بين 1960 و2023. المصدر المؤلف استنادا إلى أرقام ديوان المياه المعدنية

في مقابل التنامي السريع لعدد شركات تعليب المياه، تردت الخدمات وجودة مياه الشرب المسداة من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حيث أن نسب العينات الغير مطابقة للمواصفات من الجانب البكتريولوجي تظل مرتفعة وفي نسق تصاعدي حيث ارتفعت من 9.9% سنة 2019 الى 10.1% سنة 2020. ويؤدي تردي جودة مياه الشرب في تونس الى تخوف

المواطنين من آثار شربها على صحتهم، ما جعل التونسي يقبل على اقتناء المياه المعلبة بمعدل 227 لتر سنويا للفرد الواحد. وبسبب تهاون الدولة في تحسين جودة مياه الشرب للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتساهلها في إعطاء تراخيص تعليب المياه تكون قد ساهمت في تعمق أزمة اللاعدالة المائية وتُحمِّل المواطن أعباء إضافية في ميزانيته.

الخاتمة

يعتبر الماء ثروة وطنية وملكا عموميا وعنصرا حياتيا يواجه عدة تحديات ابتداء بالتبذير وسوء الحوكمة وصولا إلى الخيارات والسياسات المائية التي لا تتماشى وحساسية هذا المورد الحيوي وقيمته الاجتماعية. وتنعكس الإشكالات التي يعرفها قطاع الماء بصفة مباشرة على التنمية في تونس وعلى جميع القطاعات التي تضمن احتياجات المواطنين وحقوقهم ورفاهة عيشهم.

وعليه، فإنه يجب التوقف عن اعتبار الماء سلعة تباع وتشترى عن طريق ترسيخ بعده الاجتماعي واستثناء قطاع المياه من عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما يجب إلغاء العمل بعقدي اللزمة والامتياز مع التوقف عن اسداء تراخيص جديدة لشركات تعليب المياه والعمل على تحسين جودتها والرفع

من نوعية الخدمات المسداة من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه. وفي الختام، ينبغي العمل على بناء السياسات المائية من منطلق الاعتراف بوضع الاجهاد المائي الذي تعيشه تونس اليوم واستفحال ظاهرة التغيرات المناخية.